مصدر: الاتفاق مع ١٢ شركة تركية لتنفيذ مشاريع إروائية

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

ذكر مستشار حكومي أن الحكومة اتفقت مع ١٢ شركة تركية لتنفيذ مشاريع اروائية.

وقال عبد الحسين الجابري لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز): إن "الحكومة اتفقت مع ١٢ شركة تركية تعد الأبرز في تركيا لتنفيذ مشاريع اروائية واستصلاح الاراضي ومعالجة هدر المياه".

واضاف: أن "المشاريع الاروائية تستمر إلى ٥ سنوات وستقوم الشركات التركية بمساعدة الشركات الحكومية وتطوير عملها بما يسهم في دعم سياسية العراق الاروائية".

وتابع: أن "الشركات ستعمل على طريق الدفع بالأجل من موازنة عام ٢٠١٢ وستقوم بتنفيذ المشاريع ضمن خطة وزارة الموارد المائية".

واشار إلى أن "العراق وضع خطة لمعالجة هدر المياه واستصلاح الاراضي وشدد على توسيع الوسائل الاروائية الحديثة التي تسهم في تقليل كميات هدر المياه".

وقررت وزارة الموارد المائية في الرابع والعشرين من آب الماضي زيادة الاطلاقات المائية لنهر دجلة إلى ٧٥م٣/ثا للحد من ارتفاع نسبة اللسان الملحي في شط العرب.

وتعمل الحكومة على معالجة المعوقات والمشاكل التي تواجه تنفيذ خططها لتنمية الموارد المائية والزراعية وحل مشكلة المياه مع تركيا وإيران عبر لجان مشتركة.

ويحمّل العراق، تركيا وسوريا وإيران مسؤولية نقص مناسيب مياه الأنهر الداخلة إليه بسبب إقامتهم مشاريع إروائية وزراعية عليها.

برلماني: تغريم زين وكورك ٥ آلاف دولار في اليوم الواحد

□ بغداد/ وكالات

قررت لجنة الخدمات النيابية وضع غرامات مالية على شركتي "زين" و"كورك" للهاتف النقال تقدر بـ٥٠ الف دولار لكل منهما ما لم تسددا ما بذمتيهما من مبالغ فرضها مجلس النواب بسبب تلكؤهما في تحسين خدماتهما.

لجنة الخدمات النيابية مسؤولة عن موضوع متابعة عمل شركات الهاتف النقال في العراق.

وقال عضو في لجنة الخدمات النيابية احسان العوادي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز): إن "شركة آسياسيل بدأت بتسديد ما بذمتها من غرامات مالية التي تصل إلى مليار دولار وبقيت عراقنا (زين العراق) وكورك لم تسددا ما بعهدتيهما من اموال في الوقت الذي حدده التقرير النيابي وهو ٣٠ يوماً".

واضاف: إن قانون الدين سينظم غرامة على كل شركة تقدر بـ٥ آلاف دولار وبشكل يومي ما لم تسرع الشركتان في تسديد الغرامات التي قررتها اللجنة النيابية ودعمها ديوان الرقابة المالية".

وأعلنت لجنة الخدمات النيابية في بداية الشهر الحالي عن تشكيل فنية من مجلس النواب والحكومة لمراقبة جودة اتصالات شركات اسياسيل وزين العراق وكورك.

واعلنت هيئة الإعلام والاتصالات الحكومية انها تعتزم مراجعة عقود شركات الهاتف النقال التي لم تطور خدماتها حتى الان.

واوضح العوادي: أن اللجنة الخدمات النيابية رفعت توصيات إلى ديوان الرقابة المالية لتحديد غرامة مالية على كل يوم تأخير في التسديد من قبل شركات الهاتف النقال التي لم تسدد ما عليها من اموال في الفترة المحددة".

وتعمل في العراق ثلاث شركات رئيسة في مجال الاتصالات النقالة هي شركة زين العراق وآسيا سيل وشركة كورك.

مؤسستان رسميتان تختلفان في تقدير ديون العراق

الرقابة المالية تؤكد إنها ٦٨ مليار دولار والبنك المركزي يحددها بـ ٢٣ مليار دولار

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

اختلفت مؤسستان عراقيتان بتقدير ديون العراق المستحقة لدول العالم المختلفة .

وقدر ديوان الرقابة المالية ديون العراق المستحقة لدول العالم المختلفة بأكثر من ٦٨ مليار دولار ، فيما قدره البنك المركزي العراقي بـ ٢٣ مليار دولار بحسب نادي باريس .

ودعا ديوان الرقابة المالية الحكومة إلى إيجاد حل سريع لمشكلة المديونية قبل الانتهاء من الحصانة والحماية على صندوق للتنمية العراقية لافتاً الى أن هذه المشكلة ليست مالية فقط وإنما سياسية.

وقال رئيس ديوان الرقابة المالية عبد الباسط تركي لـ"السومرية نيوز": إن الديون المترتبة بذمة العراق تجاه دول العالم في الوقت الحاضر تبلغ أكثر من ٦٨ مليار دولار، مبينا إن ما بين ١٨ إلى ١٩ مليار دولار من هذه الديون تعود إلى دول العالم، فيما تكون البقية التي تقارب الـ٥٠ مليار دولار ديونا تجارية للشركات وللتجار.

ودعا تركي الحكومة إلى إيجاد حل سريع لمشكلة المديونية، قبل الانتهاء من الحصانة والحماية على صندوق للتنمية العراقية التي تودع فيه الإيرادات المالية العراقية، مشيرا إلى أنه على الرغم من سعي وزارة المالية لحل مشكلة الديون، إلا أن هذه المشكلة ليس مالية فقط، وإنما هناك شد سياسي في المحيط الدولي بشأن هذه المديونية.

وكان العراق قد استطاع شطب ١٠٠ مليار دولار من ديون نادي باريس البالغة ١٤٠ مليار دولار، بعد أن وقع بشكل منفرد مع بعض هذه الدول اتفاقية خفض الديون تجاه العراق وبنسبة ٨٠ ٪ منها، فيما وقع مع البعض الآخر على شطب ١٠٠ ٪ من ديونها.

ويعد نادي باريس الاقتصادي وهو مجموعة غير رسمية من الممولين من ١٩ دولة من أغنى بلدان العالم، منها استراليا و النمسا و بلجيكا و كندا و الدنمارك و فنلندا، و فرنسا و ألمانيا و ايرلندا و إيطاليا و اليابان و هولندا و النرويج و روسيا و اسبانيا و السويد و سويسرا و المملكة المتحدة التي تقدم الخدمات المالية مثل إعادة جدولة الديون وتخفيف عبئها، وإلغائها على البلدان المدينة والدائنة.

في غضون ذلك قال نائب محافظ البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح: إن ديون العراق المستحقة على دول العالم تبلغ ٢٣ مليار دولار على وفق نادي باريس.

وأضاف مظهر محمد صالح لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "ديون العراق المدان بها إلى دول عالمية تبلغ ٢٣ مليار دولار يفترض تسديدها خلال الـ٢٠ سنة القادمة".

واوضح: ان "ديون العراق مع دول الخليج لم يتم تسويتها حتى الان ولا يمكن منحها بالكامل إلى تلك الدول لان ذلك يتعارض مع اتفاقية نادي باريس التي أكدت على تخفيض ٨٠٪ من قيمة الديون ومن ثم يقوم العراق بتسديد ٢٠ ٪ على مدى ٢٠ عاماً المقبلة".

واشار إلى أن "عدم تسوية الديون مع الكويت والسعودية وهي ديون قديمة تعود إلى ما قبل عام ١٩٨٠ لأسباب ذات طابع سياسي". الى ذلك ذكر مستشار ان الحكومة لن تسد عجز موازنة عام ٢٠١٢ من الإحتياطي المالي للبنك المركزي العراقي.

وقال سلام القريشي لوكالة كردستان للأنباء: إن الحكومة لن تطلب من البنك المركزي التدخل في رفع العجز من موازنة عام ٢٠١٢ بل ستعتمد الحكومة على رفع تصدير العائدات النفطية وتنشيط قطاع الصناعة بعد تفعيل قانون التعريفة الكمركية بداية العام المقبل.

واوضح ان عجز موازنة عام ٢٠١٢ يقدر بـ٣٥ ترليون دينار في موازنة عام ٢٠١٢ حسب التوقعات، وستقوم وزارة النفط بوضع آلية لرفع تصديرها للنفط مع بداية العام المقبل إلى مليونين و٨٠٠ الف برميل يومياً من النفط الخام لسد العجز.

وتابع القريشي ان "البنك المركزي لديه ٥٠ مليار دولار احتياطات مالية، ولا يحق للحكومة قانوناً استغلالها لدعم موازنتها المالية، على اعتبار أنها مخصصة للحفاظ على سعر صرف الدينار العراقي وتوازن السوق.

من جهتها تعتزم وزارة المالية رفع مسودة الموازنة إلى مجلس الوزراء اليوم السبت لتقديم الملاحظات بشأنها واجراء تعديلات.

واستكملت وزارة المالية موازنة عام ٢٠١٢ التي تتكون من ١٨٠ تريليون دينار عراقي وبعجز مقداره (٣٥ تريليونا) تقول الحكومة انها ستعالجه من عائدات النفط.

وقال المتحدث باسم الوزارة زيد زامل لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) : قررنا رفع مسودة موازنة العام المقبل إلى مجلس الوزراء اليوم السبت لتقديم الملاحظات عليها واجراء التعديلات اللازمة لتمريرها ورفعها إلى مجلس النواب".

واضاف: أن "مسودة موازنة عام ٢٠١٢ ستطرأ عليها تغييرات لمناقشتها في مجلس الوزاء وستقوم الوزارة باعادة اعداد الموازنة ثم رفعها من جديد إلى مجلس الوزراء والتصويت عليها وارسالها إلى مجلس النواب".

ويتوقع خبراء اقتصاديون ان تتأخر موازنة عام ٢٠١٢ في مجلس النواب بسبب خلافات سياسية بين الكتل النيابية تبرز عادة مع مناقشته الموازنات المالية سنويا.

ويعتمد العراق وهو عضو في منظمة أوبك على عائدات النفط لتمويل نحو ٩٥ بالمائة من موازنته السنوية.

ويقول البنك المركزي العراقي إنه اتفق مع وزارة المالية على بناء موازنة عام ٢٠١٢ بتحفظ اقتصادي عن ارتفاع أسعار نفط أوبك.

اقتصاديون يطالبون بدعم المرأة ومشاركتها في مجالات العمل

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

دعت ممثلة جبهة الحوار خالدة ناصر الى مشاركة المرأة في المناصب التنفيذية وعدم تهميش دورها في المناصب الإنتخابية، واعانة هذه الشريحة التي تشغل (١٠٪) من البطالة في البلد، مشيرة الى ضرورة مشاركتها في انشاء المدن الصناعية والبترو ويمن دولار.

واوضحت ناصر خلال مؤتمر عقد في بغداد مؤخراً بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) : من الضروري مشاركة المرأة بنسبة (٢٥٪) في المناصب التنفيذية والسياسية والإقتصادية وعدم تهميش دورها في المناصب الانتخابية، لذلك طالبنا الحكومة بتقديم الدعم لها وتقليل نسبة البطالة التي تشكل (١٠٪) من هذه الشريحة".

من جانبها اشارت المحامية في منظمات المجتمع المدني ايمان عبدالرحمن الى ضرورة انشاء صندوق دعم المرأة في الجانب الإقتصادي والتعليم والصحة لرفع مستواها الإجتماعي ودعمها للحصول على مهنة لإعالة نفسها وعائلتها".

من جانبه قال ثائر سلامة ممثل وزير المالية رافع العيساوي في المؤتمر :"حرصنا على دعم المرأة في تحسين وضعها من ناحية التعليم والصحة، داعياً الى أن يكون الإستثمار داخل الانسان قبل أن يكون في المواد لكون الانسان متجددا في الافكار والعطاء، لافتاً الى ان المدن الصناعية تعتبر واحدة من اهم المشاريع الإقتصادية والصناعية التي يتم من خلالها توفير فرص العاطلين عن العمل وستكون محط استثمار الدول".

الى ذلك أوضح مدير عام هيئة البحث والتطوير في وزارة الصناعة والمعادن سنان السعيدي: فوائد المدن الصناعية وهي سهولة الاشراف على المصانع والورش، بجذب المستثمرين المحلين والشركات العالمية، لتوفر فرص عمل وتقلل البطالة، كما يسهم هذا المشروع في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال الضرائب التي ستدفع من المستثمرين، تقلل الضوضاء والتلوث في الهواء، وتساعد على الحفاظ على المدن السكنية ، ومنح المستثمرين اعفاء ضريبة وامتيازات اخرى".

واعلن السعيدي عن الإنجازات المتحققة من المدن الصناعية عام ٢٠١١ وهي محافظة ذي قار حيث تم اكمال المسح الجوبغرافي (١٠٠٪) وفحوصات التربة للموقع(١٠٠٪) واعمال التصميم الاساسي للمدينة(١٠٠٪) والمباشرة بتنفيذ السياج الكونكريتي(٢٠٪) ، إضافة الى بقية المحافظات مثل الموصل والانبار وغيرهما".

كما دعا مستشار اقتصادي في وزارة المرأة خالد حامد عبد الى دعم وتحفيز المرأة مالياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً والإهتمام بها على مستوى الدولة ومنظمات المجتمع المدني، حيث قسم المرأة الى سبعة انواع الباكر غير المتزوجة، والمتزوجة، والمطلقة، والأرملة، والمتزوجة (زوجها مفقود)، والمرأة التي هجرها زوجها، والمخطوبة ،فهذه الأنواع تحتاج الى مساندة ومساعدة من خلال انشاء صندوق لإسناد المرأة (صندوق دعم المرأة).

دعوة الشركات الهولندية للإستثمار في العراق

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

بحث الأمين العام لمجلس الوزراء علي محسن إسماعيل العلاق مع السفير الهولندي براون رودنغبيرغ مواضيع عدة مشتركة تصب في مصلحة البلدين.

ونقل مصدر مسؤول في الأمانة ببيان صحفي عن العلاق قوله : إن العراق مستعد للعمل مع تلك الشركات الهولندية كما يرحب بمشاركة هولندا في مشاريع إعادة بناء العراق وتنفيذ المشاريع المستقبلية التي تنوي الحكومة العراقية تنفيذها ضمن الخطة الاستثمارية.

وأضاف: إن العراق يقطع حاليا أشواطا مهمة في عملية البناء الديمقراطي وبناء علاقات متينة مع محيطه العربي والإقليمي والعالمي .. من جهته أكد السفير دعم بلاده للعملية السياسية في العراق، مشيراً إلى إن الشركات الهولندية مستعدة للعمل في العراق وستصل قريبا .

التجارة تستعد لإقامة الدورة ٣٨ لمعرض بغداد الدولي

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

قالت وزارة التجارة أن الشركة العامة للمعارض العراقية تستعد لإقامة الدورة ٣٨ لمعرض بغداد الدولي المزمع أقامتها أوائل تشرين الثاني من العام الحالي.

وقال وكيل الوزارة وليد الحلو : ان الوزارة قامت بتهيئة القاعات وتوجيه الدعوات للدول والشركات للمشاركة في هذه الدورة لما لها من أهمية في ترويج الحركة الاقتصادية للبلد وبإشراف من قيادات الوزارة.

وقام الحلو بجولات تفقدية وتفتيشية لبناية المعرض للوقوف على المعوقات والإشكالات من اجل تنظيم وبناء القاعات والأجنحة وتوفير مستلزمات العمل كافة.

الإعمار والإسكان تخصص أكثر من ٨٠٠ مليار دينار لبناء مساكن

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

خصصت الحكومة ما يقارب ٨٠٠ مليار و٤١ مليون دينار لبناء المجمعات السكنية وانشاء الطرق في عام٢٠١٢ .

وقال مدير عمليات وزارة الاعمار والاسكان زيد حسين علي لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز): إن "الحكومة خصصت ٨٠٠ مليار و٤١ مليون دينار عراقي لتنفيذ مشاريع الوزارة في عام ٢٠١٢".

واستكملت وزارة المالية موازنة عام ٢٠١٢ التي تتكون من ١٨٠ ترليوناً وبعجز ١٣ترليوناً تقول الحكومة انها ستعالجها من عائدات النفط .

واضاف: إن" موازنة عام ٢٠١٢ لا تختلف كثيراً عن موازنة عام ٢٠١١ التي خصصت الحكومة للوزارة ٨٠٠ مليار و٥٠ مليون دينار عراقي".

وتابع: إن" لديها خطة نموذجية لتنفيذ المشاريع الستراتيجة المتعلقة بتنفيذ مجمعات سكنية واطئة الكلفة وانشاء منظومة طرق في البلاد".

وأعلنت وزارة الإعمار والإسكان أن مجلس الوزراء وافق على تخصيص المجمعات السكنية للمواطنين فيما تتعهد الوزارات ببناء مجمعات سكنية لموظفيها .

فيما أكدت الوزارة في وقت سابق أنها ستبني وحدات واطئة الكلفة تتوزع في المحافظات وستوزع على الفقراء وذوي الدخول المالية المحدودة.

وقررت الحكومة العراقية رفع نسب الايرادات من المشاريع الاستثمارية وتقليص النسبة من ٢٠٪ إلى ٥٪ كأقصى حد للمشاريع الضرورية .

وتشير تقارير ودراسات أعدتها منظمات غير حكومية، وشركات عالمية، حاجة العراق إلى ٢٠ عاما كي يتجاوز أزمة السكن التي يعاني منها، في وقت أكدت وزارة الإسكان أن العراق يحتاج إلى مليوني ونصف المليون وحدة سكنية لتجاوز الازمة.

وتؤكد وزارة الإعمار والإسكان بأن أزمة السكن ستحل بشكل نهائي بحدود عام ٢٠٢٠، وفق السياسة الوطنية للإسكان التي انطلقت مطلع تشرين الأول من العام الماضي.

في غضون ذلك دعا مدير صندوق الإسكان في وزارة الإعمار والاسكان برهان الدين سلمان، الحكومة الى إنشاء مجمعات سكنية عمودية، متوقعاً ارتفاع أسعار العقارات خلال الفترة المقبلة.

وقال سلمان لـ(الوكالة الاخبارية للانباء): على الحكومة أن تسهم في إنشاء مجمعات سكنية عمودية البناء، لكونها لم تأخذ مساحة كبيرة من الأرض وتستوعب أعدادا كبيرة من العوائل، او يتم بناء المجمعات السكنية في بغداد والمحافظات، ما سيحل الكثير من أزمة السكن في البلاد ويخفض من أسعار العقارات.

ورجح مدير صندوق الإسكان، بأن الفترة المقبلة ستشهد زيادة طفيفة لأسعار العقارات، وذلك على خلفية مبادرة الحكومة بتوزيع قرض(٥) ملايين او استلام (١٠٠) راتب للموظفين.

وأكد سلمان، عدم وجود جهة مؤثرة تستطيع أن تتحكم في زيادة او انخفاض أسعار العقارات، موضحا ان اقبال أصحاب الثروات الكبيرة على شراء العقارات، لا يؤثر بشكل رئيس على الاسعار، مشدداً على ضرورة توزيع الأراضي للمواطنين بغض النظر كونه موظفا او غير ذلك .